

# «المختبر التنظيمي» للتكنولوجيا المالية

نظام الابتكار  
في التكنولوجيا المالية



ABU DHABI GLOBAL MARKET  
سوق أبوظبي العالمي

## آلية عمل "المختبر التنظيمي"

يجب على كافة شركات التكنولوجيا المالية الراغبة بالعمل ضمن «المختبر التنظيمي» لسوق أبوظبي العالمي، الحصول أولاً على ترخيص العمل من جانب سلطة تنظيم الخدمات المالية التابعة للسوق.

تقوم سلطة تنظيم الخدمات المالية بتقييم المخاطر المرتبطة بنموذج عمل المشاركين في «المختبر التنظيمي» بشكل منفصل، ووضع أنظمة رقابية مناسبة ومحددة وفقاً لكل حالة، بحيث يتم على سبيل المثال، تعديل أو إزالة الأنظمة التي لا تنطبق على نموذج العمل المطروح أو حل التكنولوجيا المالية المقدم، وعضواً عن ذلك قد تقوم سلطة تنظيم الخدمات المالية بفرض قيود على نطاق وحجم التجارب المنفذة بما يحد من الآثار والمخاطر المرتبطة بها.

يتيح «المختبر التنظيمي» لسلطة تنظيم الخدمات المالية موائمة المتطلبات التنظيمية لنموذج العمل المحدد والمخاطر المرتبطة بالمشاركين الأفراد في التكنولوجيا المالية خلال المراحل المختلفة لعملية التطوير والاختبار.

تتمتع شركات التكنولوجيا المالية المرخصة والمصرح لها بالعمل ضمن إطار «المختبر التنظيمي»، بفترة عامين للعمل ضمن بيئة محكمة لتطوير واختبار منتجاتهم وابتكاراتهم المتصلة بالتكنولوجيا المالية وصولاً لمرحلة إطلاقها بشكل تجاري.

سيتم بعد انتهاء فترة العامين، نقل المشاركين في التكنولوجيا المالية من أنظمة «المختبر التنظيمي» لأنظمة الترخيص الكامل لشركات الخدمات المالية المتبع في سوق أبوظبي العالمي، في حين سيتم إعفاء الشركات التي لا تتمكن من استكمال الجاهزية خلال فترة العامين من المشاركة في إطار عمل «المختبر التنظيمي».

### "المختبر التنظيمي" لسوق أبوظبي العالمي

يمثل «المختبر التنظيمي» منصة متكاملة لجميع المشاركين في التكنولوجيا المالية، سواء من الشركات المرخصة فعلياً أو الشركات المستقبلية، الساعين ليكونوا جزءاً من مجتمع عمل «المختبر التنظيمي». وسيقوم فريق عمل «المختبر التنظيمي» بتقديم كافة سبل الدعم التنظيمي والمساعدة بداية من مرحلة ما قبل الترخيص، وصولاً لمرحلة نهاية فترة العمل ضمن «المختبر التنظيمي».

وسيقوم فريق عمل «المختبر التنظيمي» بتقديم المشورة وكافة سبل المساعدة والدعم للمشاركين لتحقيق التالي:

- الفهم الكامل لمتطلبات العمل ضمن إطار «المختبر التنظيمي».
- تقديم طلب الترخيص للعمل ضمن «المختبر التنظيمي».
- وضع الضوابط التنظيمية وخطة اختبار حلول ومنتجات التكنولوجيا المالية.
- ضمان امتثال المشاركين مع المتطلبات التنظيمية لعمل «المختبر التنظيمي».

وسيحظى المشاركون في «المختبر التنظيمي»، إلى جانب الدعم والمساعدة من فريق العمل، بفرصة التواصل والاستفادة من مجموعة من الأطراف المعنية بالتنسيق مع سلطة تنظيم الخدمات المالية، بما يشمل الحصول على دعم إرشادي من مسرعات الأعمال، وفرصة المشاركة في ورش عمل ومنتديات متخصصة لبناء علاقات عمل جديدة، واستعراض أفكارهم وحلولهم المبتكرة أمام شخصيات وجهات استثمارية والعديد من العملاء، وغيرها من المميزات التي تدعم نمو ونجاح منتجاتهم المتصلة بالتكنولوجيا المالية.

### منهجية تقديم طلبات المشاركة

ستعتمد منهجية تقديم طلبات المشاركة في «المختبر التنظيمي» لسوق أبوظبي العالمي على المبدأ الجماعي، بحيث تعلن سلطة تنظيم الخدمات المالية عن فترة محددة لتلقي الطلبات لكل مجموعة قبل بدء فترة العمل المحددة.

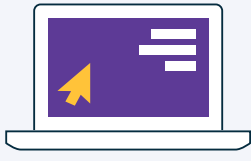
### ترخيص العمل للمشاركين في التكنولوجيا المالية

منح المشاركين فترة عامين للعمل ضمن «المختبر التنظيمي» لتطوير واختبار منتجاتهم وحلولهم ضمن بيئة محكمة

إعفاء المشاركين من العمل ضمن إطار «المختبر التنظيمي»

نقل المشاركين لأنظمة الترخيص الكامل للخدمات المالية لإطلاق منتجاتهم

## خطوات المشاركة في "المختبر التنظيمي"



1

التواصل مع فريق عمل "المختبر التنظيمي" عبر البريد الإلكتروني: [fintech@adgm.com](mailto:fintech@adgm.com)، لإبداء الرغبة في المشاركة وبدء الحوار مع سلطة تنظيم الخدمات المالية.



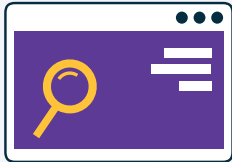
2

ستتم دعوتكم لمناقشة مقترح عملكم بما يُمكن فريق عمل «المختبر التنظيمي» من التعرف على طبيعة منتج أو حل التكنولوجيا المالية المقترح، ومساعدتكم في استكمال طلب المشاركة.



3

بعد تقديم طلبكم، ستقوم سلطة تنظيم الخدمات المالية بتقييم مقترحكم المتصل بالتكنولوجيا المالية وفقاً لمعايير قبول المشاركات في «المختبر التنظيمي».



4

في حال قبول طلبكم، سيقوم فريق «المختبر التنظيمي» بالعمل الوثيق معكم لتحديد الاشتراطات والمتطلبات التنظيمية الخاصة بكم التي سيتم تطبيقها على مقترح التكنولوجيا المالية المقدم.

وبعد استكمال تحديد المتطلبات التنظيمية، ستتم الموافقة على طلب مشاركتكم في «المختبر التنظيمي»، وسيتم منحكم بشكل مباشر ترخيص العمل.

## رسوم المشاركة في "المختبر التنظيمي"

تبلغ رسوم التسجيل والترخيص للمشاركة في "المختبر التنظيمي" 1,700 دولار أمريكي للسنة الأولى، و700 دولار أمريكي للسنة الثانية، وبهذا تكون التكلفة الإجمالية على مدار سنتين من العمل في "المختبر التنظيمي" 2,400 دولار أمريكي.

التكلفة الإجمالية للمشاركة في "المختبر التنظيمي"

دولار أمريكي 2,400

لفترة عامين



يولي سوق أبوظبي العالمي اهتماماً كبيراً بدعم وتشجيع تبني وتطبيق التقنيات والحلول المبتكرة في القطاع المالي. ولطالما كانت **التكنولوجيا المالية** (FinTech) مساهماً رئيساً على المستوى العالمي في تعزيز كفاءة الأسواق والأنظمة المالية، وتحسين التجارب والمعاملات المالية للعملاء. ونحن في سوق أبوظبي العالمي نسعى للعب دور مميز وقيادي في دعم الممارسات الابتكارية وتلك التي تساهم في الارتقاء بعمل ومكانة القطاع المالي، وتعزيز منظومة السلامة المالية وحماية العملاء.

يدعم سوق أبوظبي العالمي طموح ورؤية إمارة أبوظبي لتصبح مركزاً فاعلاً في المنطقة للابتكار في التكنولوجيا المالية. ولتحقيق هذه الرؤية قام السوق عبر سلطة تنظيم الخدمات المالية، بتطوير مبادرة «المختبر التنظيمي» للتكنولوجيا المالية.



## المشاركة في "المختبر التنظيمي"

يفتح «المختبر التنظيمي» لسوق أبوظبي العالمي أبوابه لكافة المشاركين في التكنولوجيا المالية، سواء من الشركات الناشئة، أو تلك القائمة والعاملة وفقاً للقوانين المنظمة للسوق. ويجب على الراغبين بالمشاركة في «المختبر التنظيمي» امتلاك منتج أو خدمة تكنولوجيا مالية قابلة للتجربة، بما يساهم في تطوير القطاع المالي في دولة الإمارات، بحيث يكون الحل المطروح قادراً على تلبية التالي:

- تعزيز النمو، أو الكفاءة أو التنافسية في القطاع المالي.
- تقديم الحلول الفعالة لإدارة المخاطر والمخرجات التنظيمية للقطاع المالي.
- تحسين الخيارات والفوائد المتاحة للعملاء.



## مفهوم "المختبر التنظيمي"

يعد «المختبر التنظيمي» لسوق أبوظبي العالمي إطار عمل تنظيمي وتشريعي متخصص وموجه لشركات التكنولوجيا المالية، وهو مصمم لتعزيز ودعم جوانب الابتكار في قطاع الخدمات المالية بالدولة سواء للشركات الجديدة في السوق أو المؤسسات المالية القائمة.

ويتيح «المختبر التنظيمي»، وهو المبادرة الأولى من نوعها في المنطقة، للمشاركين تطوير واختبار منتجاتهم وخدماتهم المتصلة بالتكنولوجيا المالية ضمن بيئة آمنة ومُحكمة تتمتع بضوابط وتشريعات محددة دون التعرض لأي أعباء تنظيمية أخرى مثل تلك المطبقة على شركات الخدمات المالية التقليدية، حيث يُمكن إطار عمل «المختبر التنظيمي» شركات التكنولوجيا المالية من ابتكار وتطوير حلول التكنولوجيا المالية ضمن بيئة حيوية محددة المخاطر وذات تكاليف مالية اقتصادية.



## المزايا الحصرية المقدمة للمشاركين في «المختبر التنظيمي»

- الدعم والإرشاد المتخصص من جانب فريق عمل «المختبر التنظيمي» لتوضيح وتحديد المتطلبات التنظيمية.
- التوجيه والدعم المستمرين من جانب الشركاء في «مركز سوق أبوظبي العالمي للابتكار» بما يشمل المؤسسات المالية، وداعمي رأس المال المخاطر، والمستثمرين الملائكة، ومسرعات الأعمال، والشركات التكنولوجية، والمعاهد الأكاديمية، ومقدمي الخدمات المهنية.
- الاستفادة من مبادرة «البيئة الرقمية» في القطاع المصرفي التي تتيح للمشاركين ربط حلولهم المبتكرة مع البيانات والجراءات المصرفية وإخبارها لتعزيز أدائها وتطويرها.



# مزايا العمل في سوق أبوظبي العالمي

## بيئة عمل حيوية تضم أبرز المؤسسات والخبرات العالمية

- مجتمع متنامي يتيح الوصول السهل لخدمات التمويل والشركات والكفاءات المهنية المتميزة.
- يحتضن السوق مجموعة من أبرز المؤسسات المهنية العالمية.

## الجوانب القانونية والتنظيمية

- يتمتع السوق كهيئة رقابية مستقلة بقوانين وأنظمة تجارية ومدنية خاصة.
- تطبيق أحكام قانون العموم بشكل مباشر، ما يتيح قدراً كبيراً من «اليقين القانوني» لكافة الشركات.
- المرونة في إجراء تعديلات إضافية على القوانين والأنظمة الحالية وفقاً للحاجة.
- وجود سلطة قضائية مستقلة تتمثل في محاكم سوق أبوظبي العالمي.

## بيئة خالية من الضرائب

- إعفاء ضريبي كامل على دخل الفرد والشركات.
- لا يتم فرض أي ضرائب.
- لا توجد أي قيود على تحويل الأرباح.

## إجراءات فعالة وخدمات إلكترونية

- عمليات إلكترونية متكاملة لتقديم الطلبات.
- دعم الشركات في الحصول على التأشيرة والخدمات الحكومية.

## شركات استراتيجية متنامية

يواصل سوق أبوظبي العالمي بناء شركات وثيقة مع مختلف الأطراف المعنية في قطاع التكنولوجيا المالية محلياً وعالمياً لتحقيق أهدافه بتطوير قطاع متكامل وفعال للتكنولوجيا المالية في أبوظبي.

وقام السوق خلال الفترة الماضية، ضمن مساعيه المستمرة لتحقيق هذا الهدف، بالدخول في شركات استراتيجية متنوعة مع رواد وقادة التكنولوجيا المالية في العالم لتأسيس إطار عمل مشترك لتبادل الخبرات والمعرفة، وتطوير وإطلاق مبادرات وبرامج مشتركة تساهم بفعالية في نمو ودعم تطور مجتمع التكنولوجيا المالية في سوق أبوظبي العالمي، ودولة الإمارات والمنطقة بشكل عام.

لمعرفة قائمة الشركاء الاستراتيجيين لسوق أبوظبي العالمي، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: <http://fintech.adgm.com/partners>

# سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي للأعمال

فتح سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الواقع في العاصمة أبوظبي، أبوابه لممارسة الأعمال يوم 21 أكتوبر 2015.

ويعد السوق منطقة مالية حرة ذات سلطة مستقلة، ويمتد على مساحة 114 هكتاراً (1.14 كيلومتر مربع) في جزيرة الماربه، ويعمل وفقاً لأحكام وأنظمة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. ويتكون السوق من ثلاث سلطات مستقلة تضم، سلطة التسجيل، وسلطة تنظيم الخدمات المالية، ومحاكم سوق أبوظبي العالمي، تعمل معاً لتقديم للشركات المسجلة في السوق بيئة عمل متكاملة وفعالة تتيح لها ممارسة عملها بثقة، ووفق رؤية واضحة تساهم في تحقيق النمو والازدهار.

## حقائق موجزة عن أبوظبي

تساهم بثلاثي اقتصاد الإمارات البالغ حجمه نحو 400 مليار دولار.



يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 73 ألف دولار.



بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 11% كل عام منذ 2005.



تضم 9% من احتياطي النفط العالمي المؤكد.



تضم 5% من احتياطي الغاز العالمي.



معدل تضخم مستقر عند 2%.



بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية 50% من الناتج المحلي الإجمالي.



## تواصل معنا

fintech@adgm.com  
www.adgm.com

adglobalmarket



Abu Dhabi  
Global Market (ADGM)



## هل تحتاج للمزيد من المعلومات؟

يتواجد فريق عمل «المختبر التنظيمي» لخدمتكم وتقديم المزيد من المعلومات والتفاصيل حول عمل «المختبر التنظيمي» وإجراءات تصريح العمل. نرجو منكم التواصل معنا لترتيب عقد اجتماع مشترك، ومناقشة مقترحكم الخاص بالتكنولوجيا المالية.

في الوقت الذي تبذل فيه سلطة تنظيم الخدمات المالية التابعة لسوق أبوظبي العالمي، كل الجهد لضمان دقة وشمولية المعلومات الواردة في هذا الكتيب، إلا أنها غير مطلوبة بتقديم أي توضيحات حول دقة، أو اكتمال، أو صحة، أو ملائمة أي معلومة، ولن تكون مسؤولة عن أي خطأ أو تقصير وارد. إن المادة المذكورة هنا لا يقصد لها أن تكون دراسة شاملة للموضوع المتضمن في الكتيب، ولذلك يجب قراءتها بشكل مقترن مع الاطلاع على الأحكام والتشريعات التنظيمية لسوق أبوظبي العالمي وسلطة تنظيم الخدمات المالية، والتي يمكن أن تخضع للتغيير مع الوقت دون سابق انذار. ويجب أن لا يُنظر إلى المادة المذكورة هنا أو الاعتماد عليها كنصيحة مالية أو قانونية، كما لا يجب التعامل معها كبديل لمشورة متصلة بحالات فردية تم الحصول عليها من مستشاركم القانوني أو المالي.